

كتاب
الأطعمة والمكاسب

obeikandi.com

كتاب الأطعمة والمكاسب

أخبرنا الشافعي، أخبرنا ابن عيينة، عن ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ثعلبة الخشني؛ أن النبي ﷺ نهى عن كل ذى ناب من السباع.

وأخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رضي الله عنه: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب بالإسناد الحديث.

وأخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رضي الله عنه أخبرنا سفيان الحديث.

أخرج الرواية الأولى في كتاب (الرسالة) وأخرج الرواية الثانية والثالثة في كتاب (الطعام) وهو مما لم يسمعه الربيع من الشافعي.

وهذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة (١).

أما مالك : فأخرجه بالإسناد قال: أكل كل ذي ناب من السباع حرام.

وأما البخاري : [فأخرجه عن عبد الله بن يوسف، عن مالك

وأما مسلم :] (٢) فأخرجه عن أبي بكر بن شيبه ، وإسحاق بن إبراهيم ، وابن أبي عمر ، عن سفيان .

وأما أبو داود : فأخرجه عن القعنبي عن مالك .

وأما النسائي : فأخرجه إسحاق بن منصور ، وابن المثنى، عن سفيان .

وأما الترمذي : فأخرجه / عن أحمد بن الحسن عن القعنبي عن مالك .

وفى الباب عن أبي هريرة، وابن عباس، وجابر، وخالد بن الوليد، والعرباض بن سارية والمقدم .

الناب: السن المعروفة وهي التي بين الرباعيات والضواحك، والجمع أنياب وينوب وبه يكون القطع . والسباع: اسم يقع علي ما يفترس من الوحش كالأسد والنمر والذئب وابن أوى والكلاب ونحوها وقوله: « عن كل ذى ناب من السباع » يدل أن الحرام من

(١) مالك في الموطأ ص ٤٩٦ والبخاري في الذبائح والصيد (٥٥٣٠)، ومسلم في الصيد (١٢/١٩٣٢)،

وأبو داود في الأطعمة (٣٨٠٢)، والترمذي في الأطعمة (١٤٧٧)، والنسائي في الصيد ٧/٢٠٠ .

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من المخطوطة واستدركناه استظهاراً من طريقة المصنف ، ومن البخاري (٥٥٣٠).

ذوى الأنياب ما كان سبعا؛ لأنه خصصه بذلك وفرق ما بين رواية الجماعة ولفظ مالك أن مالكا حكى لفظ النبي ﷺ الوارد في أمر ذى ناب من السباع وهو قوله: أكل كل ذى ناب من السباع حرام فهذا هو النص، وأما الجماعة: فإنما حكوا لفظ أبي ثعلبة الذى حكى به معنى ما سمعه من النبي ﷺ، وذكر صريح لفظ رواية مالك أو أن أبا ثعلبة قد سمع من النبي ﷺ ينهى عن أكلها بلفظ النهى كأنه قال: أنهاكم عن أكلها، أو لا تأكلوها، فحكى أبو ثعلبة معنى اللفظ بقوله: نهى عن أكلها، ولم يحك لفظ النبي ﷺ كما سمعه.

والذى ذهب إليه الشافعي رحمه الله أن كل ماله ناب يعدو به على الناس ويتقوى به فإنه حرام وأن كان طاهرا، وبه قال أبو حنيفة وأحمد، وقال مالك: يكره وليس بمحرم، واستثنى الشافعي رحمه الله منها الضبع والثعلب، وبه قال أحمد، وأجراهما أبو حنيفة في عموم التحريم. قال الشافعي رحمه الله قال الله جل ثناؤه: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ/ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] قال: وإنما يكون الطيبات والخبائث عند الأكلين لها وهم العرب الذين سألوا عن هذا ونزلت فيهم الأحكام، وكانوا يكرهون من خبيث الماء كل ما لا يكرهها غيرهم، فأهل التفسير أو من سمعت منهم يقول فى قول الله تعالى ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] يعنى مما كنتم تأكلون فإن العرب قد كانت تحرم أشياء على أنها من الخبائث وتحل أشياء على أنها من الطيبات فأحلت لهم الطيبات عندهم إلا ما استثنى وحرمت عليهم الخبائث عندهم. قال الله عز وجل ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾.

١٧٧/ ب

وأخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك: عن إسماعيل بن أبي حكيم، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «أكل كل ذى ناب من السباع حرام».

وأخبرنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله بالإسناد المذكور والحديث.

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم والترمذي والنسائي (١).

أما مسلم: فأخرجه عن زهير بن حرب، عن ابن مهدي، عن مالك.

وأما الترمذي: فأخرجه، عن قتيبة، عن عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن

(١) مسلم فى الصيد والذبائح (١٥/١٩٣٣) والترمذى فى الأظعمة (١٤٧٩) والنسائى فى الصيد ٧/٢٠٠.

عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

وأما النسائي : فأخرجه عن إسحاق بن منصور عن بن مهدي، عن مالك قال : كل ذى ناب من السباع فأكله حرام.

والفرق بين رواية الشافعي ومن وافقه ورواية النسائي : أنه لما كان الأهم في الحديث والغرض المسوق لأجله هو الأكل قدم في الذكر فقيل : « أكل كل ذى ناب من السباع حرام » ، وهو أولى الروایتين .

وأما الفاء التي في رواية / النسائي : فإنها التي تدخل علي أخبار المبتدأ أو دخولها ١/١٧٨ أ عليها في موضعين : أحدهما : لازم، والآخر : غير لازم في موضعين : أحدهما : أن يكون المبتدأ شرطاً جازماً والخبر جملة اسمية أو أمراً أو نهياً، كقولك من يأتيه فله درهم ومن يأتك فاضربه ومن يقيم فلا أضربه والموضع الثاني : دخولها في قولك أما زيد فقائم لا بد من دخول الفاء في خبر « أما » . وأما غير اللازم ففي موضعين : أحدهما : في خبر الأسماء الموصولة إذا كانت صلتها فعلاً أو ظرفاً، كقولك الذي يأتيه فله درهم والذي في الدار فله درهم والموضع الثاني : النكرات الموصوفة إذا كانت صلتها فعلاً أو ظرفاً كقولك كل رجل يأتيه فله درهم وكل رجل في الدار فله درهم . والفرق بين وجود الفاء وعدمها : أن الدرهم مع الفاء يستحق بالإتيان، ومع عدمها لا يستحق ويتنزل منزلة الأخبار، كقولك زيد له درهم، وماعدا هذه المواضع لا تدخل الفاء في أخبار لا تقول زيد فقائم .

قال الشافعي رحمته الله قال الله جل ثناؤه : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦] وهو جل ثناؤه لا يحرم عليهم من صيد البر في الإحرام إلا ما كان حلالاً لهم قبل الإحرام، والله أعلم فلما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرم بقتل الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور وقتل الحيات، دل ذلك على أن لحوم هذه محرمة لأنها لو كانت داخلة في جملة ما حرم الله قتله من الصيد في الإحرام لم يحل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله .

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم / ١/١٧٨ ب سئل عن الضب فقال : « لست أكله ولا محرمه » .

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا أبا داود (١).

فأما مالك : فأخرجه بالإسناد: أن رجلاً نادى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله ما ترى في الضب؟ فقال: « لست آكله ولا بمحرمه ».

وأما البخاري : فأخرجه عن موسى بن اسماعيل ، عن عبد العزيز بن مسلم ، عن عبد الله بن دينار نحوه .

وأما مسلم : أخرجه عن موسى ، عن قتيبة عن مالك ، عن ابن دينار .

وأما النسائي : فأخرجه مثل الترمذي .

وفي الباب عن عمر ، وأبي سعيد ، وابن عباس ، وثابت بن دبيعة ، وجابر ، وخالد ابن الوليد ، وعبد الرحمن بن حسنة .

قوله: « سئل عن الضب » : إنما يريد عن آكله ، وقد جاء ذلك مفسراً في رواية مسلم والثوري ، وإنما اكتفى عن ذكر الأكل بقوله في الجواب: « لست آكله » فعرف من الجواب أنه أراد السؤال عن الأكل وآكله خبر لست ، وليس فعلاً مستقبلاً ، وإنما هو اسم بدليل ما عطف عليه ، وهو قوله ولا محرمه ، فلما عطف عليه اسماً علم أنه اسم ؛ لأن الاسم لا يعطف على الفعل ، وقد جاء في رواية مالك لست بآكله ولا بمحرمه ، وفي ذلك أوفى دليل على أنه اسم لا فعل بدخول الباء عليه .

وقد جاء في رواية الباقرين: « لست آكله ولا أحرمه » ، على أنهما فعلان ، فجاز عطف الفعل على الفعل . والإسمية في هذا المقام أوقع من الفعلية من وجهين : أحدهما : أنه مع الإسمية يفيد أنه هو غير متصف بآكله ، وأن غيره / هو الذي يأكله ، كما تقول لست أنا القائم يريد أن القائم غيري ، ولا يوجد هذا المعنى في قولك لست أقوم ، أيفيد إخبارك عن نفسك نفى القيام في المستقبل من غير تعرض إلى إثباته لغيرك؟ والثاني : أنه مع الإسمية يعم جميع الأزمنة ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ومع الفعلية مختص بالاستقبال لا غير .

١/١٧٩

والذي ذهب إليه الشافعي : أن الضب حلال يجوز أكله وبه قال مالك ، وأحمد ، والأوزاعي وروى عن عمرو وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا يحل أكله ، وروى ذلك عن علي - كرم الله وجهه - .

وأخبرنا الشافعي ، أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي أمامة بن سهل ، بن

(١) مالك في الموطأ ص ٩٦٨ والبخاري في الذبائح (٥٥٣٦) ومسلم في الصيد والذبائح (٤١/١٩٤٣) والترمذي في الاطعمة (١٧٩٠) والنسائي في الصيد ١٩٧/٧ .

حنيف، عن ابن عباس، قال الشافعي: أشك أقال مالك، عن ابن عباس، عن خالد بن الوليد، أو عن ابن عباس، وخالد بن المغيرة؛ أنهما دخلا مع النبي ﷺ بيت ميمونة فأتى بضب محنوذ فأهوى إليه رسول الله ﷺ بيده، فقال له بعض النسوة اللاتي في بيت ميمونة: أخبرني رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل فقالوا: هو ضب يا رسول الله، فرفع رسول الله ﷺ يده، فقلت: أحرام هو؟ « فقال لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه ». قال خالد فاحتررت فأكلته، ورسول الله ﷺ ينظر.

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا الترمذي (١).

فأما مالك : فأخرجه بالإسناد عن ابن عباس، عن خالد بن الوليد بن المغيرة.

وأما البخارى : فأخرجه عن القعنبي.

وأما مسلم : فعن يحيى بن يحيى.

وأما أبو داود : فعن القعنبي جميعاً عن مالك، وقال مسلم مرة ، عن ابن عباس،

عن خالد، ومرة عن ابن عباس قال: دخلت أنا وخالد.

وأما النسائي : فأخرجه عن كثير بن عبيد، عن محمد بن حرب، عن الزبيدي،

والزهري عن أبي أمامة / عن ابن عباس عن خالد.

ب/١٧٩

المحنوذ : المشوى، وهو محنوذ وحنيد، وقيل: هو الذى يشوى على الرضف:

وهى الحجارة المحمأة، وأهوى بيده إلى الشيء: مدها إليه. وعفت الشيء أعافه: إذا كرهته واستقدرته والاحترار: الجذب والأخذ، وهو افتعال من الجر والسحب.

وفى هذا الحديث من تأكيد إباحة أكل الضب ما لا يخفى به لأنه قال: أحرام هو؟

قال « لا » وهذا صريح فى النص، وأنه أكله بين يديه ولم ينكر عليه، وأنه ذكر علة امتناعه من أكله وهو أنه لم يكن بأرض قومه، وإنما قال: فقالوا: هو ضب لأنه كان فى البيت ابن عباس وخالد وهما رجلان، فإذا اجتمع رجال ونساء غلب الرجال على النساء، ولذلك لم يقل فقلن وإنما دخل ابن عباس وخالد إلى بيت ميمونة لأنها خالتهما.

وأخبرنا الشافعي أخبرنا مسلم، وعبد المجيد، وعبد الله بن الحارث، عن ابن

جريج، عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال: سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أصيد

(١) مالك فى الموطأ ص ٩٦٨ والبخارى فى الذبائح (٥٥٣٧)، ومسلم فى الصيد (٤٣/١٩٤٥)، وأبو داود

فى الأطعمة (٣٧٩٤)، والنسائي فى الصيد ١٩٧/٧

هو؟ قال: نعم، فقلت: أتؤكل؟ قال: نعم قال: أسمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم.

قد تقدم هذا الحديث فى فصل الصيد من كتاب (الحج) وشرحناه هناك ونزيده هاهنا بياناً.

قال الشافى رضي الله عنه: وفى مسألة ابن أبى عمار جابراً أصيد هى؟ قال: نعم ومسألته

أتؤكل؟ قال: نعم ومسألته أسمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم دليل على أن الصيد الذى نهى الله المحرم عن قتله ما كان يحل أكله من الصيد، وأنهم إنما يقتلون الصيد ليأكلوه لا عبثاً بقتله. وفيه دلالة على إحلال ما كانت العرب تأكل ما لم ينص فيه خبر، وتحريم ما كانت تحرمه بما يعدو على الناس / من قبل أنها لم تنزل إلى اليوم تأكل الضيع والشعلب، وتأكل الضيع والأرنب وحمار الوحشى، ولم تنزل تدع أكل الأسد والنمر والذئب.

وأخبرنا الربيع، قال: قال الشافى رضي الله عنه: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر قال: أطعنا رسول الله ﷺ لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الحمر.

حديث صحيح المتن قال البيهقى: إلا أنه فى هذه الرواية مرسل؛ فإن عمرو بن دينار لم يسمعه من جابر، إنما سمعه محمد بن على بن الحسين عن جابر وقد أخرجه الجماعة إلا مالكاً^(١).

وأما البخارى: فأخرجه عن مسدد، عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار عن محمد بن على، عن جابر قال: نهى النبى ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ورخص فى لحوم الخيل.

وأما مسلم: فعن يحيى بن يحيى، وقتيبة، عن حماد، عن عمرو.

وأما أبو داود: فأخرجه عن سليمان بن حرب، عن حماد، وعن عمرو.

وأما الترمذى: فأخرجه عن قتيبة، ونصر بن على، عن سفيان مرسلًا.

قال الترمذى: كذا روى غير واحد عن عمرو عن جابر قال: قال: روى حماد بن زيد، عن عمر، عن محمد، عن جابر، ورواية ابن عيينة أحفظ من حماد بن زيد.

أما النسائى: فأخرجه عن قتيبة، وأحمد بن عبدة، عن حماد، عن عمر، عن محمد، عن جابر وأخرجه عن قتيبة، عن سفيان، عن عمرو، عن جابر.

(١) البخارى فى الذبائح (٥٥٢٠) ومسلم فى الصيد (٣٦/١٩٤١) وأبو داود فى الأطعمة (٣٧٨٨) والترمذى فى الأطعمة (١٧٩٣) والنسائى فى الصيد ٢٠١/٧.

قوله: « أطمعنا » لم يرد به أنه عمل لهم طعاماً من لحوم الخيل فأكلوا وإنما يريد أنه أذن لنا في أكل لحوم الخيل فأكلناها فهو الذي أطمعنا إياها: أى أباح لنا أكلها ولحوم الحمر يريد بها الأهلية، ويدل على ذلك فى الموضوعين روايات باقى الأئمة فإن بعضهم قال أذن/لنا، وبعضهم قال رخص لنا.

ب/١٨٠

والذى ذهب إليه الشافعى : أن لحوم الخيل حلال أكلها، وبه قال شريح والحسن البصرى وعطاء بن أبى رباح، وسعيد بن جبير، وحماد بن أبى سليمان، وأحمد، وإسحاق، وأبو يوسف، ومحمد، وأبو ثور.

وقال أبو حنيفة : يكره كراهة يتعلق بها إثم، ولا يقول إنها محرمة، وبه قال مالك.

وأما لحوم الحمر الأهلية، فإنها حرام، وبه قالت الجماعة، وحكى عن ابن عباس أنه قال: هى حلال وأما البغال: فإنها محرمة، وحكى عن الحسن أنه قال : هى حلال.

وأما الربيع قال: قال الشافعى: أخبرنا سفيان، عن هشام، عن فاطمة، عن أسماء قالت: نحرنا فرساً على عهد النبى ﷺ فأكلناه.

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم والنسائى ^(١).

أما البخارى : فأخرجه عن إسحاق، عن عبده، وعن قتيبة، عن جرير، وعن الحميدى، عن سفيان، وعن خلاد بن يحيى، عن سفيان كلهم عن هشام بن عروة.

وأما مسلم : فأخرجه عن ابن نمير، عن أبيه، وحفص بن غياث، ووكيع وعن يحيى بن يحيى، عن أبى معاوية، وعن أبى كريب، عن أبى أسامة كلهم عن هشام.

وأما النسائى : فأخرجه عن عيسى بن أحمد العسقلانى عسقلان بلخ، عن ابن وهب، عن سفيان عن هشام.

هذا الحديث مؤكد لتحليل لحوم الخيل وهو صريح فى الدلالة لأنها قالت نحرنا فرساً فأكلناه وفيه دليل على أن ما ذبح يجوز أن ينحر.

وقد أخرج الشافعى رضي الله عنه عن سفيان ، عن عبد الكريم أبى أمية قال: أكلت فرساً فى عهد ابن الزبير فوجدته حلواً.

وأخبرنا الربيع قال: قال الشافعى رضي الله عنه أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبد الله،

(١) البخارى فى الذبائح (٥٥١١)، ومسلم فى الصيد (٣٨/١٩٤٢)، والنسائى فى الضحايا ٧/٢٢٧.

أ/١٨١ والحسن بن علي، عن أبيهما، عن علي / كرم الله وجهه، أن النبي ﷺ نهى عام خبير عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية.

هذا حديث صحيح وقد تقدم ذكره في كتاب (النكاح) مشروحاً .

قال الشافعي رحمته الله : ففي هذا الحديث دلالتان، يعني فيما يتعلق بالخير إحداهما: تحريم لحوم الحمر الأهلية والأخرى: إباحة لحوم الحمر الوحشية لأنه لا يصف من الحمر إلا أهلي ووحشي، فإذا قصد رسول الله ﷺ بالتحريم قصد الأهلي ثم وصفه، دل على أنه أخرج الوحشي من التحريم، مع أنه قد جاء عن رسول الله ﷺ إباحته أكل حمر الوحشي، أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يقسم حماراً وحشياً قتله أبو قتادة بين الرفاق وحدث طلحة أنهم أكلوا معه لحم وحشي.

قال البيهقي : في قوله قتله أبو قتادة أتى به أصحابه وهم محرمون وهو غير محرم حتى أكلوا منه، والذي أمر أبا بكر بقسمته بين الرفاق وهو في حمار وحشي وجدوه عقيراً في الروحاء فقال النبي ﷺ « دعوه فإنه يوشك أن يأتي صاحبه » فجاء البهزي، وهو صاحبه فقال يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فأمر أبا بكر فقسمه بين الرفاق.

وهذا الحديث مما لم يسمعه الربيع من الشافعي، ولو كان قرئ عليه لأمر والله أعلم بتسطيره.

وقد أخرج الشافعي في سنن حرملة، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن ابن أبي أوفى قال: أصبنا حمراً خارجة من القرية يوم خيبر فنحنراها، فنأدى منادى النبي ﷺ قال أبو إسحاق فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال: إنما تلك حمر كانت تأكل القدر.

وقد أخرج في سنن حرملة أيضاً : عن عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أنس قال: جاء جاء إلى / رسول الله ﷺ فقال: أكلت، ثم جاء في الثانية فقال: أكلت الحمر ثم جاء في الثالثة فقال: أفنيت الحمر فأمر رسول الله ﷺ منادياً فنأدى في الناس أن الله ورسوله ينهاكم عن الحمر الأهلية، فإنها رجس قال: فكفتم القدر وإنها لتفور باللحم (١).

وقد أخرج الشافعي في سنن حرملة : بن عيينة، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله أنه سمع ابن عباس يخبر عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فماتت فيه، فسئل رسول الله ﷺ فقال: « ألقوها وما حولها وكلوه ».

(١) البخاري في الذبائح، ب لحوم الخيل (٥٥٢٨).

أخرجه (١) عن الحميدى عن سفيان، ورواه الحجاج بن المهال عن سفيان وزاد وهو جامد.

قال الشافعى رحمته الله فدل أمره بأكل ما سواه يعنى فى الجامد على أن ما حولها فألصق بها دون ما كان دونه حائل على اللصوق والله أعلم.

وأخبرنا الشافعى ، أخبرنا سفيان، عن الزهرى، عن حرام بن سعد بن محيصة، أن محيصة سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام فنهاه عنه، فلم يزل يكلمة حتى قال: «أطعمه رقيقك وأعلفه ناضحك».

وأخبرنا الشافعى ، أخبرنا مالك، عن الزهرى ، عن حرام بن سعيد، عن محيصة، عن أبيه أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى إجارة الحجام فنهاه عنه، فلم يزل يسأله يستأذنه حتى قال: «أعلفه ناضحك ورقيقك» وفى نسخة أورقيقك.

هذا الحديث أخرجه مالك، وأبو داود والترمذى (٢).

فأما مالك : فأخرجه بالإسناد إلا أنه قال، عن ابن شهاب، عن ابن محيصة أنه استأذن النبى صلى الله عليه وسلم فيكون الذى استأذن ابن محيصة، وهو سعد ولم يقل عن ابن شهاب عن محيصة، عن أبيه كما أخرجه الشافعى عنه، وفى ذلك نظر لأنه قد رواه ابن شهاب عن سعد / عن محيصة وإنما رواه الشافعى عن مالك عن ابن شهاب عن حرام عن ١٨٢/أ سعد، وإن كان عنى بابن محيصة حراماً فنسبة إلى جده فلا يصح لأنه يكون قد قال أن حراماً استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرام تابعى والرواية الأولى التى أخرجه الشافعى عن سفيان فيها عن حرام بن سعد، أن محيصة سألت النبى صلى الله عليه وسلم فيكون قد خالف رواية مالك لأن الذى سألت النبى صلى الله عليه وسلم قد اختلف فيه على ابن شهاب فجعله تارة سعداً وتارة ابن سعد وتارة محيصة.

وأما أبو داود : فأخرجه عن القعبنى.

وأما الترمذى : فأخرجه ، عن قتيبة كلها ، عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن محيصة، عن أبيه.

وقد أخرج المزنى ، عن الشافعى عن سفيان عن الزهرى ، عن حرام بن سعد، عن

(١) البخارى فى الذبائح (٥٥٣٨).

(٢) مالك فى الموطأ ص ٩٧٤ وأبو داود فى البيوع (٣٤٢٢)، والترمذى فى البيوع (١٢٧٧)، وقال الترمذى

محيصة عن أبيه أن محيصة فذكر بنحوه .

وأخرجه المزنى : أيضاً عن الشافى ، عن محمد بن إسماعيل بن أبى فديك ، عن ابن أبى ذئب ، عن ابن شهاب ، عن حرام بن سعد بن محيصة ، عن أبيه أنه سأل النبى ﷺ .

وأخرجه المزنى أيضاً : عن الشافى عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن ابن محيصة أحد بنى حارثة ، عن أبيه الحديث .

الكسب : المعاش وطلب الرزق ، وأصله الجمع تقول : كسبت مالا وكسبت زيد مالا ، وهذا الفعل أحد ما جاء على فعلته ففعل تقول كسبت مالا فكسب هو . الحجام : معروف وهو فعال من حجمت الرجل أحجمه فأنت حاجم وحجام للكثرة ، الإسم الحجامة والمحجم والمحجمة بالكسر القارورة التى للحجام ، وقوله « فلم يزل يكلمه » يريد : فى المسألة منه ، والاستفسار عن الحكم فيه ، والناضح : البعير الذى يستقى الماء ، والأثنى ناصحة ، وفلان يسقى بالناضح ، والرقيق اسم يقع على العبيد والإماء ، وهو فعيل بمعنى مفعول من الرق أى مرقوق / ويقع على الواحدة الجمع ، وقوله : « مع الرقيق أطعمه ، ومع الناضح أعلفه لأن الإطعام اسم عام يقع على كل من يأكل ، وأما العلف فخاص يقع على الدواب تقول : علفت الدابة أعلفها علفاً ساكنة اللام ، والاسم بالفتح وقد يستعمل فى غير الدواب قليلاً كما جاء فى الرواية الثانية قال أعلفه ناضحك ورقيقك إلا أنه لما أراد أن يجمع بينهما قدم ما هو أولى بالعلف وهو الدواب .

ب/١٨٢

والإجارة : فعالة من الأجرة ، وهى العوض من الانتفاع بالشىء المستأجر .

والذى ذهب إليه الشافى ، أن كسب الحجام حلال لا بأس به ولا يحرم على الحر ولا على العبد وحكى عن بعض أصحاب الحديث : أنه حلال للعبد حرام على الحر لهذا الحديث ، وهو تأول على التنزه والكرهية ، لأنه من المكاسب الدنية ، ولأن حديث ابن عباس أن النبى ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجرته (١) قال : ولو كان حراماً ما أعطاه ، ولو كان حراماً لم يجز للرقيق أكله لأن الحرام يستوى فيه الحر والعبد .

قال الشيخ أبو حامد : يكره للحر سواء اكتسبه الحر أو العبد ولا يكره للعبد سواء كسبه حرٌ أو عبد .

وأخبرنا الشافى ، أخبرنا مالك ، أخبرنا حميد ، عن أنس قال حجج أبو طيبة رسول الله ﷺ فأمر له بصاع من تمر وأمره أن يخفف عنه من خراجيه : وأخبرنا

الشافعي، أخبرنا عبد الوهاب الثقفي، عن حميد، عن أنس أنه قيل له احتجم رسول الله ﷺ؟ فقال: نعم، حجه أبو طيبة فأعطاه صاعين وأمر مواليه أن يخففوا عنه من ضربيته وقال: « إن أمثل ما تداويتم به الحجامه والقسط البحرى لصبيانكم من العذرة، ولا تعذبوهم بالغمز ».

هذا حديث صحيح متفق عليه أخرجه الجماعة إلا النسائي (١).

فأما مالك : فأخرج الرواية الأولى إسناداً ولفظاً .

وأما البخارى : فأخرج / الأولى عبد الله بن يوسف، عن مالك والثانية عن ١٨٣/أ محمد بن مقاتل، عن عبد الله بن حميد.

وأما مسلم : فأخرج الأولى عن أحمد بن الحسن بن خراش، عن شبابه، عن شعبة، عن حميد وأخرج نحو الثانية، عن ابن أبي عمر عن مروان الغزاري.

وأما الترمذى : فأخرجه عن على بن حجر، عن إسماعيل بن جعفر، عن حميد وذكر الثانية إلى قوله الحجامه.

وأما أبو داود : فأخرج الأولى عن القعبنى عن مالك.

الصاع الذى أمر به النبي ﷺ لأبى طيبة أجر حجامته والخراج وقد تقدم ذكره : وهو الضريبة الذى كان يكون على عبيدهم يكسبون ويؤدونه كل يوم أو كل شهر.

وفى هذا من الفقه: حل كسب الحجام للعبد والحر وجواز ضرب الخراج على العبيد وحله لمواليهم ، لأنه لو لم يكن حلالاً لهم لما أمرهم بالتخفيف منه، ولكان منعهم عنه بالكلية والضريبة والخراج سواء فى المعنى. كأنه قد ضربها عليه أى أوجبها وألزمه إياها، وهى فعلية، بمعنى مفعوله والأمثل : الأجود والأفضل تقول فلان أمثل من فلان.

والقسط : عقار معروف عن عقار البحر . والعذرة : وجع يعرض فى الخلق من غلبة الدم والغمز والكبس بالأصبع يريد : أن القسط ينفع من العذرة فدماؤها به ولا تعذبوا صبيانكم بغمز حلوهم فتؤلموهم.

وأخبرنا الشافعي، أخبرنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن ابن سيرين هكذا جاء فى المسند ذكر الإسناد ولم يذكر المتن.

وقد أخرجه المزني، عن الشافعي، عن عبد الوهاب، عن خالد، عن عكرمة،

(١) مالك فى الموطأ ص ٩٧٤ والبخارى فى البيوع (٢١٠٢) وفى الطب (٥٦٩٦) ومسلم فى المساقاة (١٥٧٧/٦٣، ٦٤) وأبو داود فى البيوع (٣٤٢٤) والترمذى فى البيوع (١٢٧٨).

ومحمد بن سيرين، عن ابن عباس أن النبى ﷺ احتجم وأعطى الحجام أجره ولو كان خبيثاً لم يعطه.

وأخبرنا الشافى، أخبرنا سفيان أخبرنى إبراهيم بن مسرة عن طاوس احتجم رسول الله ﷺ وقال للحجامة: «اشكموه».

ب/١٨٣

هذا/ حديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود (١).

وأما البخارى : فأخرجه عن موسى، ومعلى بن أسد، عن وهيب، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: احتجم وأعطى الحجام أجره واستعط فى أخرى ولو علم كراهية لم يعطه.

وأما مسلم : فأخرجه عن أبى بكر ، عن عفان، وعن إسحاق بن إبراهيم، عن المخزومى، عن وهيب، عن ابن طاووس مثل البخارى.

وأما أبو داود : فأخرجه عن مسدد، عن يزيد بن زريع ، عن خالد، عن عكرمة عن أبى عباس وذكر رواية المزنى.

الحيث : الحرام والشكم : الجزاء، تقول: فمن شكمته أشكمه شكماً بالفتح ، والاسم بالضم، فإذا كان العطاء ابتداء فهو الشكر بالدال عوض الميم وقال الأصمى : الشكم ، الشكد العطية والاستعاط افتعال من السعوط، وهو ما يتداوى به فى الأنف ، أسعطته فاستعط واللام فى قوله « للحجامة » لام أجل أى قال لأجل الحجامة اشكموه، وليس القول منه واقعاً مع الحجامة إنما هو مع أهل النبى ﷺ ومن أمره بعطاء الحجامة أجرته التقدير وقال: اشكموا الحجامة، فلما قدم الحجامة على الفعل أدخل عليه اللام لتخصيص أن الشكم راجع إليه مخصوص به وزيادة فى البيان.

قال الشافى ﷺ : وليس فى شىء من هذه الأحاديث مختلف ولا ناسخ ولا منسوخ فإنهم قد أخبروا قد رخص لمحيصة أن يعلق ناضحه ويطعمه رقيقة، ولو كان حراماً لم يجز رسول الله ﷺ لمحيصة : أن يملك حراماً ولا يعلفه ناضحة ويطعمه رقيقة، ولو كان حراماً لم يجز لرسول الله ﷺ أن يملك حراماً ولا يعلفه ناضحه ولا يطعمه رقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام، ولم يعط حجامة على الحجامة إلا ما يحل/ له أن يعطيه، وما يحل للملكه ملكه، والمعنى فى نهيه عنه وإرخاصه فى أن يطعمه الناضح والرقيق أن من الكاسب ديناراً حسناً، فكان كسب الحجامة ديناً فأحب له تزنيه

أ/١٨٤

نفسه عن الرفاة لكثرة المكاسب التي هي أجمل منه ، فلما زاده فيه أمره أن يعلفه ناضحه
ويطعمه رقيقه تنزيهاً ولا تحريماً عليه .

وقد أخرج الشافعى فيما بلغه ، عن حماد بن سلمة ، عن عطاء الخرساني ، عن عبد
الله بن ضمرة ، عن على رضي الله عنه قال : كسب الحجام من السحت .

أورده فيما ألزم العراقيين من خلاف على . قال : وليسوا يأخذون بهذا قال :
ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى الحجام أجره ، ولو كان سحتاً لم يعطه إياه .

وأخرج الشافعى عن مالك ، عن عمه أبى سهيل ، عن أبيه أنه سمع عثمان بن
عفان يقول فى خطبة : « لا تكلفوا الصغير ، الكسب فإنكم متى كلفتموه الكسب سرق ،
ولا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب ، فإنكم متى كلفتموها الكسب كسبت بفرجها
والله أعلم .
